

## العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح

### صالح بن عبد الرحمن المانع

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الملك سعود - الرياض.

حين طلب مني د. عبد الخالق عبد الله أن أكتب عن هذا الموضوع الواسع والمتشعب، قدمت له مبدئياً عذري عن القيام بهذه المهمة الصعبة وشبه المستحيلة. إلا أن إلحاحه علي لم يدع لي مجالاً للهرب من محاولة التصدي الجزئي لهذه المهمة الشاقة، مع إدراكي مسبقاً أن أي عمل من هذا النوع يتطلب من كل باحث متخصص أن يتصدى لجزء أو منطقة بعينها يكون هذا الباحث، أو الكاتب متخصصاً فيها.

وفي محاولة لاختطاط منهجية للقيام بهذا البحث، عمدت إلى رسم صورة حالية للتداخل الحادث بين هذه المنطقة وغيرها من مناطق العالم الثلاث: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان ودول الآسيان. وتعتمد هذه الصور على عناصر التبادل التجاري والوجود العسكري والتداخل الاستراتيجي ومبيعات السلاح، والحركة السكانية وهجرة العمالة. وسيتم التعامل مع هذا التقسيم بشكل جغرافي ثنائي يعكس الأوضاع القائمة الحالية، وانعكاساتها على مستقبل علاقات المجلس، آخذين بعين الحسبان أن الهدف الرئيس من الدراسة هو المنظور المستقبلي، وليس بالضرورة المنظور التاريخي لمثل هذا التداخل.

ويقود ذلك إلى النظر في المحددات الداخلية لدينامية تفاعل الإقليم المستقبلي مع بقية أقاليم العالم، من خلال التغير الذي سيطرأ على خصائص الإقليم نفسه: النفط والغاز، والطلب على هذه الموارد، والتنافس المستقبلي بين الدول الراغبة في السيطرة أو الاستحواذ على تلك الموارد. وكذلك التغير في دينامية العلاقة بين الإقليم وبقية الأقاليم العربية، في حال تحقيق السلام، أو استمرار العنف في المنطقة وأثار ذلك في موارد الاستثمار الخارجي المباشر وغير المباشر في منطقة الخليج العربي وكذلك في التصدير، وتلك المطلوبة لعملية التنمية والتطوير الداخلي. ومن ثم محاولة الوصول إلى تناغم مأمول بين موارد الإقليم ومتطلبات شعوبه.

غني عن القول أن مثل هذه الورقة ستكون شمولية بطبيعتها، أكثر من كونها ذات طابع تفصيلي. والأمل في أن تحفز باحثين آخرين على الأخذ ببعض أجزائها للنظر فيها ملياً وبشكل أكثر جزئية ودقة. علماً بأن الباحث يستخدم هنا مسمى منطقة الخليج العربي للإشارة بشكل رئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الست.

## أولاً: خريطة التداخل الحالي بين منطقة الخليج العربي وبقية دول العالم

### ١ - علاقات أقطار المجلس مع الولايات المتحدة

اهتمت الولايات المتحدة بشكل رئيسي بمنطقة الخليج العربي بعد انسحاب القوات البريطانية منها عام ١٩٦٨. وخلال عقود الستينيات والسبعينيات، عمدت الدبلوماسية الأمريكية إلى الاعتماد على حلفائها المحليين بخاصة إيران الشاه، والعربية السعودية في تعزيز مصالحها في المنطقة عبر ما عرف بمبدأ نيكسون. وبعيد الثورة الإيرانية التزمت الولايات المتحدة بحماية أقطار الخليج العربية الستة، وعرف هذا المبدأ بمبدأ كارتير. إلا أن التواجد العسكري لم يكن على الأرض، بل ظل في أعالي البحار أو ما يسمى «فوق الأفق»، وكانت تلك الصيغة ملائمة لكلا الطرفين، الأمريكي والخليجي.

على الرغم من تخفيف حجم  
الترسانة الأمريكية في المنطقة  
هناك حوالي خمسة وعشرين  
ألف جندي في منطقة الخليج  
العربي ومياهه.

وخلال الحقبة الأخيرة من الحرب العراقية - الإيرانية، زادت البحرية الأمريكية من وجودها في مياه الخليج العربي، وأخذت على عاتقها حماية السفن الكويتية من هجمات القوارب الإيرانية، وعرفت تلك المرحلة بحقبة «حرب الناقلات»<sup>(١)</sup>.

وخلال ستة أشهر من حرب الخليج الثانية زاد حجم القوات الأمريكية إلى حدود خمسمائة ألف جندي، ودخلت تلك القوات الحرب ضد العراق واعتمدت الولايات المتحدة مبدأ بوش الذي يقوم على وجود عسكري مكثف للدفاع عن المنطقة. وعلى الرغم من تخفيف حجم الترسانة الأمريكية في المنطقة، إلا أن هناك حوالي خمسة وعشرين ألف جندي في منطقة الخليج العربي ومياهه، وبخاصة في الكويت لحمايتها، وبشكل أقل في بقية أقطار الخليج العربية.

ويختلف الوجود الأمريكي الحالي في المنطقة عن وجود الولايات المتحدة السابق في مناطق أخرى من العالم مثل الفلبين واليابان وإيطاليا وغيرها. فوجودها في المنطقة هو

(١) عبد الرضا علي أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣).

وجود غير مرئي. وتعسكر هذه القوات في مناطق بعيدة عن الوجود المدني والسكاني للمواطنين ويقتصر احتكاكها مع هؤلاء السكان في أضيق الحدود، كما أن أقطار الخليج بنفسها تدفع جزءاً من تكلفة هذا الوجود. ومعظم هذا الوجود يتسم بمرابطة قوات جوية وبحرية في إطار ما سمي بالأسطول الخامس الأمريكي، والقيادة المركزية. أما القوات البرية الأمريكية فقد استعيز عن وجودها بتكديس أرتال وذخائر كافية لفرقتين أمريكيتين في بعض أقطار المجلس، تكون جاهزة لأي استخدام مستقبلي، بحيث تستدعي مثل تلك القوات البرية على عجل لتلتحم مع آلياتها على أرض أي معركة مستقبلية في المنطقة.

حاولت بعض الأقطار الخليجية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية أن تعود القوات الأمريكية إلى شاكلتها وجودها «فوق الأفق» الذي كانت تعمل من خلاله قبيل الحرب، إلا أنها لم تنجح بحمل تلك القوات على العودة إلى التراتيب السابقة. ووقعت الولايات المتحدة اتفاقيات «تعاون» عسكري مع معظم أقطار المجلس، تحكم وجود قواتها. إلا أن بعض الأقطار، مثل العربية السعودية، أجلت النظر في هذه الاتفاقية إلى أجل غير منظر، واكتفت الإدارات الأمريكية بالعمل بحسب الترتيبات السابقة وهي ترتيبات عملية وينظر إليها محلياً بأنها ليس لها أي طابع قانوني ملزم.

في الماضي كان الهدف الرئيسي للوجود الأمريكي هو تأمين تدفق النفط من منابحه إلى أسواقه في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا. وحصل تعديل على هذه الأهداف، بحيث أصبح الهدف هو تأمين الإمدادات النفطية «بأسعار معقولة». وكان هذا نتيجة تراجع تخوف الدول الغربية من إعادة سيناريو أحداث عام ١٩٧٣ حين قطعت الإمدادات بشكل كامل، وكان على هذه الدول أن تحصل على النفط بأي ثمن. حصل هذا التحول إبان حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق، حين حرص كلا الجانبين على استمرار تصدير النفط، وإن بكميات قليلة، لتمويل عملياتهما العسكرية.

كانت صياغة العلاقة بين الأقطار الخليجية والولايات المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية هي تصدير النفط «بسعر معقول» للدول المستهلكة، مقابل تدوير العائدات النفطية عبر المشتريات العسكرية، والمساعدات الائتمانية لدول العالم الثالث. وكانت الدول المنتجة للنفط والحليفة للولايات المتحدة تحرص على إنتاج كميات كبيرة كافية لتلبية احتياج المستهلكين للنفط، وبخاصة خلال الأزمات. وحاولت الولايات المتحدة الضغط على الدول غير الحليفة لها والمنتجة للنفط، عسكرياً واقتصادياً، مثلما كان ذلك حادثاً بالنسبة للعراق وليبيا وإيران.

لكن صيغة هذا التحالف تعرضت لاهتزاز كبير في النصف الثاني من التسعينيات. فأسعار النفط تراجعت بشكل كبير، وزاد حجم السكان ومتطلباتهم الحياتية والمعيشية في معظم أقطار الخليج العربية. وأصبح هناك تباين في النظرة المثل للسعر العادل، فالدول المنتجة ترى أن مثل ذلك السعر يحوم حول ٢٥ دولاراً للبرميل الواحد، بينما ترى الولايات المتحدة السعر المثالي في حدود ١٨ دولاراً. وكان هناك نقاش حاد كذلك في توزيع العائد من الضرائب المفروضة على المحروقات، حيث تحصل بعض بلدان غرب أوروبا على خمسة أضعاف سعر البرميل قبل بيعه للمستهلك النهائي. لذا فقد طرحت

آراء متعددة حول إيجاد وسيلة للتفاهم والحوار بين المستهلكين والمنتجين، وطرح سمو الأمير عبد الله في السعودية فكرة «منتدى الطاقة» كمنبر للنقاش حول الطاقة والضرائب المفروضة عليها، وعقد أول اجتماع لهذا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ٢٠٠٠. وفي المقابل تبنت الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون سياسة الضغط المباشر على الدول المنتجة لحملها على عدم تخفيض حجم إنتاجها من النفط، كوسيلة لكبح جماح ارتفاع الأسعار.

كما أن البلدان المنتجة لم تعد تقوى على استمرار وتيرة إنفاقها الدفاعي الذي وصل إلى قمته عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، بقصد التعبئة العسكرية حينئذ ضد العراق، وتعويض المخزون من قطع السلاح. لذلك فقد شهد النصف الثاني من التسعينيات تراجعاً في حجم الإنفاق الدفاعي، الذي عاد مجدداً في الوقت الحاضر للزيادة، نتيجة الزيادة الحالية في أسعار النفط، وإن كانت

إن الشعوب ضد وجود أي قوة عسكرية أمريكية في المنطقة، حيث ترى أنها عانت تاريخياً جرّاء الوجود البرتغالي والبريطاني في منطقة الخليج العربي، وأن أي هيمنة عسكرية في المنطقة ستحد من قدرة هذه الأقطار على اختيار السياسات الاقتصادية والسياسية التي تخدم أهدافها. إن هي تعارضت مع أهداف الدولة المهيمنة.

العودة لتلك الظاهرة، عودة مؤقتة، في رأي الباحث.

وقد تعرض الإنفاق العسكري العالي للأقطار الخليجية لانتقادات كثيرة، فقد وصف الباحث الإماراتي عبد الرزاق الفارس الإنفاق المتنامي للقطاع العسكري بأنه يحرم الطبقات الفقيرة، ذات العيال الكثر، من الدعم الحكومي الخاص بالغذاء والتعليم والصحة<sup>(٢)</sup>. كما أشار جمال السويدي إلى أن وجود ضمان عسكري وقوات أمريكية في المنطقة يحتم على الأقطار الخليجية تقليص نفقاتها الدفاعية<sup>(٣)</sup>. وتوصل باحث ثالث، إلى أن إنفاق الأقطار العربية على السلاح لم يكن بالضرورة موجهاً ضد إسرائيل، بل شابه في بعض الأحيان سمات سباق تسلح ثنائي بين الأقطار العربية نفسها، أو بينها وبين جاراتها القريبات غير العربية كما حدث قبل عقدين بين العراق وإيران<sup>(٤)</sup>.

حين يراجع المرء إحصائيات الإنفاق الدفاعي في الأقطار الخليجية، ويقارنها

(٢) عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، الفصل ٦: الحكومة والفقراء: من يستفيد من الإنفاق العام؟.

(٣) Jamal Al-Swaidi, «The Military Security Environment in the Gulf», paper presented at: SIPRI Workshop on Gulf Security, Nazwa, Oman, 23 March 1998, p. 14.

(٤) Saleh A. Al-Mani', «Conventional Weapons and Arms Transfers in the Middle East», paper presented at: Conference of Research Institutes in the Middle East: Proceedings of the Cairo Conference, 18-20 April 1993, edited by Chantal de Jonge Oudraat (New York: United Nations, 1994), pp. 51-67.

بسياسات زيادة الاهتمام بتعداد الجنود، يرى أن الأقطار الخليجية قد زادت من تعداد جيوشها بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ من ١٧٤,٨٠٠ جندي، إلى ٢١٧,٠٠٠ جندي، خلال عشر سنوات<sup>(٥)</sup>.

بمعنى آخر فإن صانعي القرار في الأقطار الخليجية حاولوا موازنة التراجع النسبي في الإنفاق الدفاعي بزيادة تعداد الجنود. ومع ذلك فما زال الإنفاق الدفاعي يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي السنوي في هذه الأقطار تتراوح بين ٣,٣ بالمائة في الإمارات و ١٢,٨ بالمائة في كل من عمان والعربية السعودية<sup>(٦)</sup>.

ومع أن هذه الأقطار تتمتع بميزة نسبية في مجال الطيران مقارنة بكل من إيران والعراق، إلا أن حجم قواتها المسلحة مجتمعة لا يُساوي إلا ٤٢ بالمائة من حجم القوات المسلحة الإيرانية، وحوالي نصف حجم القوات المسلحة العراقية. لذا فإن الفجوة الاستراتيجية ما زالت موجودة في كل أقطار الخليج، وتحاول دول كثيرة قرع طبول الخوف من الجيران، وبأنها الوحيدة القادرة على ردع أي عدوان مستقبلي إيراني أو عراقي على هذه الدول.

وفي الأمد القريب يبدو أن هناك تطابقاً بين وجهات النظر الرسمية في البلدان الخليجية وصانعي القرار الأمريكي، بأن الولايات المتحدة هي الحامية الوحيدة لمنطقة الخليج العربي. غير أن هناك خلافاً كبيراً على التفاصيل. فمعظم الأقطار الخليجية ترغب في استغلال هذا الرادع لفتح علاقات تعاون جديدة مع الجيران، وبخاصة أولئك الأقل خطورة من الآخرين. فالكويت وعمان والسعودية ترغب في تعزيز علاقاتها مع إيران، بينما تعارض الإمارات هذا التوجه. وتسعى بدورها مع بقية الدول الخليجية البعيدة عن المواجهة مع العراق، إلى تعزيز علاقاتها مع حكومة بغداد، برغم معارضة كل من الكويت والرياض لذلك التوجه. أما من ناحية شعبية (ومع غياب استطلاعات الرأي) فالشعوب العربية ضد تواجد أي قوة عسكرية أمريكية في المنطقة، حيث ترى أن المنطقة قد عانت تاريخياً جراء التواجد البرتغالي والبريطاني في منطقة الخليج العربي، وأن أي هيمنة عسكرية في المنطقة ستحد من قدرة هذه الأقطار على اختيار السياسات الاقتصادية والسياسية التي تخدم أهدافها، إن هي تعارضت مع أهداف الدولة المهيمنة. وهناك تخوف حقيقي من تدخل أجنبي للولايات المتحدة في السياسات الداخلية للأقطار الخليجية نفسها، لذا فإن معظم الأقطار الخليجية تحاول إيجاد حدود معينة لدرجة التعاون بينها وبين واشنطن. وقد يقود ذلك إلى احتكاكات دبلوماسية وانتقادات متبادلة، كما حدث مثلاً في موضوع التحقيقات الخاصة بحادث الخبر. حيث حرصت العربية السعودية على تطويق ذيول الحادث، بينما حاولت الدبلوماسية الأمريكية جرّ لاعبين إقليميين واتهامهم بالتورط في التخطيط للحادث.

International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 2000/2001* (London: (٥) Oxford University Press, 2000).

Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *SIPRI Yearbook, 2000: (٦) Armaments, Disarmament and International Security* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

وعلى الرغم من العلاقات التحالفية الوثيقة بين أقطار مجلس التعاون الخليجية والولايات المتحدة، إلا أن هذه العلاقات ظلت محصورة مع السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة. ولم تحاول الأقطار الخليجية بشكل جماعي، إلا في حالات قليلة جداً (شراء أسلحة، الدعاية ضد الاحتلال العراقي للكويت)، إجراء أي حوار حقيقي مع أقطاب مجلس الكونغرس الأمريكي، بعكس ما تقوم به إسرائيل من تركيزها على روابطها القوية مع رجال الكونغرس.

وسيظل موضوع النفط هو الموضوع الرئيس المهيمن على علاقات الولايات المتحدة بأقطار المجلس. بينما تحاول أقطار مجلس التعاون الستة توسيع نطاق اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة ليشمل زيادة حجم الاستثمارات الثنائية، وكذلك التأثير في سياسة الولايات المتحدة في الصراع العربي - الإسرائيلي، وحمله على أن يكون أقل انحيازاً عما هو عليه في الوقت الحاضر. وقد جعلت انتفاضة الأقصى الأخيرة القضية الفلسطينية وموضوع تحرير القدس جزءاً من السياسات الداخلية للأقطار الخليجية نفسها، وأساساً من أسس شرعيتها.

ومن ناحية عملية فهناك اجتماعات دورية تعقد بين أقطار مجلس التعاون ووزير الخارجية الأمريكي، وتتعقد هذه الاجتماعات مرتين في العام، إحداها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من كل عام، والثانية في ربيع العام التالي. كما يقوم إما وزير الخارجية الأمريكي، أو وزير الدفاع الأمريكي، بزيارات دورية لمنطقة الخليج العربي، لاستشفاف آراء الزعماء الخليجيين في ما يسميه الأمريكان «بالتهديدات الموجهة» لمنطقة الخليج العربي.

وفي الغالب يقوم أعضاء من مجلس الشؤون الخارجية بنيويورك بزيارات دورية للمنطقة كل عام، ويبدو أن أهداف مثل هذه الزيارات هي جمع التبرعات والأموال من أقطار الخليج لدعم المشاريع البحثية لهذه المؤسسات، أكثر منها للتأثير في سياسات واشنطن. وإن ادعت غير ذلك. لذا فإن هناك حاجة ماسة لإعادة تقويم عمل هذه المؤسسات الوسيطة التي تدعي أنها تعمل على شكل «لوبي» لأقطار الخليج العربية، والعمل على إيجاد وسائل اتصال جماعي مباشر بأعضاء الكونغرس الأمريكي، وبخاصة أولئك الفاعلون في اللجان ذات العلاقة بالسياسة الخارجية، والتسلح وغيرهما من اللجان الفاعلة في مجلس الشيوخ والنواب.

## ٢ - علاقات أقطار المجلس مع الاتحاد الأوروبي

ظهرت العلاقات الخليجية - الأوروبية بشكل قوي على السطح إثر قرار الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٣ فرض تعرفه جمركية عالية على صادرات المنتجات البتروكيميائية من أقطار الخليج العربية إليه، وبخاصة المنتجات السعودية. وكان الطرفان الخليجي والأوروبي يتعاونان بشكل جماعي عن طريق ما سمي بالحوار العربي - الأوروبي خلال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات. كما كانت الأقطار الخليجية الغنية (السعودية، الكويت، الإمارات) تقوم بتمويل عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للبلدان الفقيرة في أفريقيا عن طريق آلية «التمويل المشترك». وبلغ حجم التمويل الخليجي حوالى ثلث قيمة

وتكاليف تلك المشاريع المشتركة<sup>(٧)</sup>.

عملت العربية السعودية بشكل دؤوب خلال فترة الثمانينيات على تخفيض التعرفة الجمركية الأوروبية، ولعب وكيل وزارة الخارجية السعودي للشؤون الاقتصادية السابق المرحوم مأمون كردي دوراً كبيراً في محاولة إقناع الجانب الأوروبي بتخفيض العوائق الجمركية، ولجأت السعودية إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعمها في مطالبها هذه، وبالفعل أنشئت لجنة خاصة داخل الأمانة العامة للمجلس لمتابعة موضوع التعاون الاقتصادي الثنائي مع الاتحاد الأوروبي. ونجح كلود شيسون خلال فترة عمله القصيرة كمسؤول عن الشؤون الخارجية في الاتحاد، بإبرام اتفاقية تعاون ثنائي بين الاتحاد ومجلس التعاون في أواخر عام ١٩٨٨.

وكان هناك شطران للاتفاقية أحدهما اقتصادي حدد المعالم العامة لاتفاق إقامة منطقة حرة اقتصادية مستقبلية بين الجانبين، والآخر اتفاق تشاور وشراكة سياسية يتم بموجبها إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزارة الخارجية ويجتمع للتداول بشكل دوري لمناقشة المواضيع ذات الصلة. كما نصت اتفاقية عام ١٩٨٨ على إعطاء صادرات أقطار مجلس التعاون وضع الدولة الأولى بالرعاية (MFN). والحقيقة أن التعاون والحوار السياسي استمر بشكل متميز بين الجانبين طيلة العقدين السابقين، وحصل الاتحاد الأوروبي على تعهد خليجي بتصدير كل ما تحتاجه دول الاتحاد من نفط وطاقة من منطقة الخليج العربي. ولم تتمكن الصادرات البتروكيميائية الخليجية من الحصول على تخفيضات جمركية، حيث عطل اللوبي الكيميائي الأوروبي أي محاولة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفين. وظل اتفاق عام ١٩٨٨ يسير على قدم واحدة.

وخلال عام ١٩٩٧، ومن خلال مفاوضات منظمة التجارة الدولية، وافقت دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة واليابان على خفض التعرفة الجمركية على واردات الكيماويات بمقدار النصف تقريباً. وأثر ذلك بشكل مباشر في صادرات البتروكيميائيات الخليجية لدول الاتحاد الأوروبي التي استفادت من هذا الخفض، حيث تقلصت التعرفة من حدود ١٤ بالمائة إلى حدود ٦,٥ في المائة على معظم الصادرات الخليجية للبتروكيميائيات لأقطار الاتحاد. كما أبرمت أقطار مجلس التعاون اتفاقاً اقتصادياً مع دول (الإفتا)، وهي الدول الأوروبية التي لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، تم بموجبه تخفيض التعرفة المفروضة من هذه الدول على الصادرات الخليجية من البتروكيميائيات، ومن المنتجات النفطية المكررة<sup>(٨)</sup>.

ومع زيادة أسعار النفط الحالية، عاد الاهتمام الأوروبي مجدداً بتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين وطرح بشكل غير رسمي مقترحين رئيسيين في هذا الجانب:

Saleh A. Al-Mani\*, *The Euro-Arab Dialogue: A Study in Associative Diplomacy* (London: (٧) Frances Pinter, 1983).

Rodney Wilson, «EU-GCC Relations: Towards a Free Trade Agreement and Beyond,» (٨) paper presented at: Conference on EU-GCC Relations, organised by Research Group on European Affairs and the Bertelsmann Foundation, Frankfurt, Germany, 3-5 September 2000.

**أولهما:** أن تربط اتفاقية التجارة الحرة الخليجية - الأوروبية بمنطقة التجارة الحرة الأوروبية - المتوسطية المزمع إقامتها حوالى عام ٢٠١٠. وسيكون لذلك كما يدعي الأوروبيون نتائج إيجابية لأنها ستقوي من أي اتفاقات سياسية ثنائية بين العرب وإسرائيل، وستطبع هذه العلاقات بشكل سياسي واقتصادي، كما ستربط الأقطار الخليجية بالاقتصاد الإسرائيلي، وتخفف من حدة اعتماد اقتصادات الأقطار العربية الفقيرة على المعونات الأوروبية.

**ثانيهما:** اقتراح آخر بتوقيع

اتفاقية تجارة حرة مستقلة بين الجانبين الخليجي والأوروبي، تنص على تقليص العوائق التجارية بين الجانبين والتعاون في مجال الاستثمار، وبخاصة في استثمارات الطاقة والغاز في كل من قطر والعربية السعودية. وما زالت هذه الاتفاقية محل تفاوض بين الجانبين، وإن أصر الجانب الأوروبي على توقيع وتنفيذ اتفاق اتحاد جمركي بين أقطار الخليج

على الرغم من الحماس الظاهر في علاقات الاتحاد الأوروبي بأقطار المجلس هناك تخوف من حساسية أمريكية تجاه تعميق علاقات الاتحاد الأوروبي بالأقطار العربية وبأقطار مجلس التعاون وبخاصة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة، منذ موقف كيسنجر الراض إعلآن البندقية عام ١٩٨٠ وحتى اليوم، أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ أمريكي.

السته، قبل البدء في تنفيذ أي اتفاق مماثل مع دول الاتحاد الأوروبي. بمعنى آخر، فإن اتفاقية ثنائية بين الجانبين الخليجي والأوروبي لن ترى النور قبل عام ٢٠٠٥، وهو الموعد المعلن لتنفيذ الاتحاد الجمركي لأقطار الخليج العربية الستة.

ولم يقتصر التعاون المزمع بين الجانبين على الجوانب الاقتصادية، فقد عقد المجلس المشترك لوزراء خارجية الطرفين عشرة اجتماعات على الأقل منذ عام ١٩٩٦ (حين فُعل دوره) وحتى الآن. وناقش المجلس الذي يعقد جلساته بشكل دوري في عاصمة أوروبية وعاصمة خليجية، مواضيع متعددة، وكان آخر اجتماع تحضيرى له في التاسع من آذار/مارس ٢٠٠١ في بروكسل. ومن بين المواضيع التي تمت مناقشتها مواضيع التعاون العلمي والأكاديمي بين الجامعات الأوروبية والجامعات الخليجية. وقامت كل من الأمانة العامة لمجلس التعاون والمفوضية الأوروبية بترتيب عقد لقاءات بين ممثلي هذه الجامعات، وأعدت دراستان إحداهما عن المتخصصين في الدراسات العربية ودراسات الخليج العربي في الجامعات الأوروبية، والأخرى عن المتخصصين في الدراسات الأوروبية العاملين في الجامعات الخليجية. وطرحت فكرة إنشاء مركز للدراسات الأوروبية في إحدى الجامعات الخليجية، ومركز آخر للدراسات الخليجية في إحدى الجامعات الأوروبية.

وأعادت هذا المشروع بعض الصعوبات الإدارية والمالية، وكذلك أولوية المواضيع التي يرغب في إدراجها في مجال التعاون العلمي والأكاديمي. فبينما يصر الجانب الخليجي على تفعيل التعاون بين الجامعات في مجالات الطب والاتصالات والتمريض



والعلوم الطبية، وكذلك في مجال تدريس اللغات، يرغب الجانب الأوروبي في التركيز على المواضيع السياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الحماس الظاهر في علاقات الاتحاد الأوروبي بأقطار المجلس، إلا أن هناك تخوفاً من حساسية أمريكية تجاه تعميق علاقات الاتحاد الأوروبي بالأقطار العربية، وبأقطار مجلس التعاون بخاصة. حيث اعتبرت الولايات المتحدة، منذ موقف كيسنجر الراض لإعلان البندقية عام ١٩٨٠ وحتى اليوم، أن منطقة الخليج العربي هي منطقة نفوذ أمريكي. وفي المقابل تحاول الولايات المتحدة التحرش أيضاً بالأوروبيين في منطقة شمال أفريقيا، التي يعتبرها الأوروبيون منطقة نفوذ لهم، ويتم ذلك للولايات المتحدة عن طريق مبادرة أيزنستات وغيرها من المبادرات التي تثير القلق في بروكسل إزاء هذا الخوض الأمريكي في حوض المتوسط.

وتعاني أقطار مجلس التعاون ككتلة اقتصادية تراجعاً مطرداً في حجم صادراتها من النفط والمواد الخام والمصنعة الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي. فبينما كان حجم صادراتها الخارجية إلى دول الاتحاد عام ١٩٨٩ يصل إلى ١٠,٥ مليار دولار (أو ١٧ بالمئة) من إجمالي حجم صادرات المجلس، انخفض بشكل مقارن ليمثل (١١ بالمئة) من إجمالي صادرات أقطار المجلس (أو حوالي ١٠,٩ مليار دولار بالقيمة الإسمية) عام ١٩٩٩.

أما واردات أقطار المجلس من الاتحاد الأوروبي فقد ظلت في حدود ١٣ - ٥٣ بالمئة من مجموع واردات المجلس. وبلغ حجم هذه الواردات ٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٩، ويعني ذلك عجزاً في ميزان مدفوعات مجلس التعاون مع الاتحاد الأوروبي يصل إلى حوالي ١٧ مليار دولار في السنة<sup>(٩)</sup>.

ويعود تراجع حجم واردات الاتحاد من أقطار المجلس إلى سياسات تقليص استهلاك النفط بشكل عام منذ منتصف السبعينيات، واعتماد عدد من المصادر البديلة للنفط والطاقة، مثل استيراد النفط والغاز الروسي، وكذلك الاعتماد على مصادر إمدادات إيرانية وليبية وجزائرية وأفريقية أخرى.

وتشير توقعات شركة شل النفطية إلى احتمال بقاء هيكل الطلب على المنتجات النفطية في دول الاتحاد الأوروبي، خلال العشرين عاماً القادمة، عند حدودها الحالية.

### ٣ - علاقات أقطار المجلس مع اليابان ودول آسيا

تعد منطقة اليابان وشرق آسيا واحدة من أكبر الأسواق لمنتجات النفط الخليجية، وتستهلك اليابان وحدها حوالي ١٨ بالمئة من حجم صادرات نفط أقطار مجلس التعاون، (مقارنة بحوالي ١١ بالمئة لدول الاتحاد الأوروبي، و١٢ بالمئة للولايات المتحدة الأمريكية)، ووصل حجم الصادرات إلى اليابان عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٧,٧ مليار دولار. أما واردات أقطار المجلس من اليابان فتمثل ٩ بالمئة من مجموع واردات مجلس التعاون

(٩) النشرة الاقتصادية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، العدد ١٥ (٢٠٠٠)، الجدول رقم (١٩).

ووصلت في السنة نفسها إلى ٧,٥ مليار دولار<sup>(١٠)</sup>.

وحتى عام ٢٠٠٠ كانت الشركة العربية - اليابانية تستثمر في امتيازات نفطية في منطقة الخفجي بالعربية السعودية، إلا أن المفاوضات المطولة بينها وبين المملكة لم تنجح بالتوصل إلى تمديد عقد الامتياز الممنوح للشركة. ويبدو أن تعثر المفاوضات السعودية - اليابانية قد حدا الحكومة اليابانية على توقيع عقد ضخ بديل للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية لإيران. ولكن مع ذلك ما زالت اليابان واحدة من أكبر الأسواق النفطية للمنتجات الخليجية.

ويذكر تقرير أعدته شركة شل

النفطية أن استهلاك النفط في آسيا قد زاد خلال الثلاثين عاماً الماضية إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٧٠، وأنه سيتضاعف مرتين خلال العشرين عاماً القادمة. ومع ذلك فإن منطقة شرق آسيا لا تملك سوى ٧ بالمئة من احتياطي الغاز العالمي و٤ بالمئة من الاحتياطي العالمي للنفط. ويتوقع أن يزداد اعتماد تلك المنطقة

اهتمت بعض بلدان الخليج بتنمية صادراتها إلى الدول الآسيوية، لكن بشكل أحادي. فقد أقامت شركة أرامكو السعودية شراكة مع شركة بتروناس الفلبينية في مجال تكرير النفط، وأسست لها فرعاً في اليابان، وتتفاوض مع الصين لبناء محطات تكرير نفطية هناك.

على وارداتها النفطية والغازية من منطقة الخليج العربي. وسيدخل الموردون الخليجيون في منافسة حادة مع جيرانهم الإيرانيين لتلبية احتياجات اليابان الصناعية والاستهلاكية من النفط والغاز. وقد بدأت الصين بدورها في بناء ميناء خاص باستيراد الغاز من الخليج في مدينة غوادونغ.

ومع أن معظم الشركات الغربية هي التي تتولى تصدير النفط والغاز إلى اليابان وشرق آسيا، إلا أن هناك شركتين يابانيتين تنافسان هذه الشركات وهما شركة متسوي وشركة ميتسوبوشي<sup>(١١)</sup>.

وقد اهتمت بعض الأقطار الخليجية بتنمية صادراتها إلى الدول الآسيوية، ولكن ذلك تم بشكل أحادي. فقد أقامت شركة أرامكو السعودية شراكة مع شركة بتروناس الفلبينية في مجال تكرير النفط، وأسست فرعاً لها في اليابان، وتتفاوض مع الصين لبناء محطات تكرير نفطية هناك. كما قامت عمان بإبرام صفقات تصدير وشراكة مع الهند.

غير أن الاهتمام الجماعي لمجلس التعاون بعلاقاته مع مجموعة دول الآسيان ما زال في بداياته. وقد سافر وفد من الأمانة العامة للمجلس في بداية التسعينيات وزار

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Phil Watts, «Security in Trust», paper presented at: Meeting Asian Energy Needs in the 21<sup>st</sup> Century, 20 February 2001 (On the Internet).

وفيل واتس هو المدير الإداري لشركة شل للبترول (Shell Petroleum Company).

اليابان، ولس رغبة قوية للتعاون. كما حضر ممثل كبير للأمانة العامة لمجلس التعاون اجتماع المجلس الوزاري للأسيان الذي عقد في بانكوك في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٠، وكان ذلك بصفة مراقب. ولس هذا الوفد رغبة قوية من قبل الوزراء الآسيويين للتعاون السياسي والاقتصادي مع أقطار مجلس التعاون. وهناك اثنان من وزراء خارجية تلك المجموعة إندونيسيا وماليزيا ينحدرون من أصول عربية. كما أن هناك رغبة من الجانبين للتعاون، إلا أن أهداف مثل هذا الحوار والتعاون ليست واضحة بعد، وبخاصة من الجانب الخليجي. حيث تتخوف أقطار المجلس من إثارة مواضيع العمالة والحصول على امتيازات خاصة بها في المنطقة، حيث يعمل حوالى نصف مليون عامل فلبيني في منطقة الخليج العربي، إضافة إلى حوالى ٨٠٠ ألف عامل إندونيسي.

وتقدم مجموعة دول الآسيان نفسها كمجموعة اقتصادية ناجحة استطاعت أن تتبنى تعاونها على طريقة الإجماع الآسيوية التي تعتمد على مشاورات مكثفة، كوسيلة موازية لبناء المؤسسات المركزية القوية على النمط الأوروبي. كما يقدم التعاون الأمني والحوار الاستراتيجي الآسيوي نفسه، في منتدى آسيان الإقليمي (Asean Regional Forum)، كمثال لتعاون إقليمي ودولي يحتذى به، وبخاصة أنه نجح بتجنيب أعضائه خطر الصراع المسلح حول مصير جزر سبارتلي المتنازع عليها بين الصين وفيتنام وماليزيا وبروناي والفلبين، وكذلك الحال مع جزيرة باتو بوتو المتنازع عليها من قبل كل من سنغافورة وماليزيا<sup>(١٢)</sup>.

ويرى المحللون الآسيويون أن توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين دول الآسيان قد مهد لروح الحوار ومن ثم مواجهة التحديات المشتركة، وكذلك خفض حدة التسلح في المنطقة، وزيادة تدابير بناء الثقة بين تلك الدول. وينزع المحللون الآسيويون إلى أن دول آسيان واليابان تنظر إلى منطقة الخليج العربي كمصدر مهم للإمدادات النفطية، وأنها تحرص على استتباب سبل الأمن والاستقرار فيها. ولذلك فقد قدمت اليابان مبلغ ١٣ مليار دولار لمجهود حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، كما أرسلت لاحقاً كاسحات ألغام للمشاركة في تنظيف الخليج العربي من الألغام<sup>(١٣)</sup>.

وقدمت دول آسيوية أخرى فرقاً طبية لدعم مجهود تلك الحرب. وهناك مجال رحب للتعاون بين الجانبين في مجال الاستثمار، وفي الجانب الثقافي، حيث تقطن جنوب شرق آسيا أكبر كتلة سكانية مسلمة خارج منطقة المشرق العربي. ويهتم هؤلاء السكان بتعليم أبنائهم تعاليم الدين الإسلامي ومبادئ اللغة العربية، وبعض آدابها.

(١٢) ك. س. بلاكريشانان، «أمن دول آسيا - المحيط الهندي والمنتدى الإقليمي لرابطة آسيان: دروس وعبر لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في: دراسات عالمية: النظرة الآسيوية لدول الخليج العربية، العدد ٢٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٢٢ - ٢٣.

(١٣) فيلو نغار كاناجاراجان، «فرص التعاون بين آسيا ومنطقة الخليج العربي»، في: المصدر نفسه، ص ١١٠.

## ثانياً: المحددات الداخلية لدينامية تفاعل الإقليم المستقبلي مع بقية أقاليم العالم

تنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي كم منطقة إمداد رئيسية للنفط والغاز. وتشير إحصاءات شركة النفط البريطانية لعام ٢٠٠٠ إلى أن هذه المنطقة ستبقى منطقة تصدير نفط وغاز في الأمد

المنظور. فمنطقة الخليج العربي تحتوي على ٦٥ بالمئة من احتياطي النفط العالمي، و٣٣,٨ بالمئة من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحتفظ أقطار مجلس التعاون الستة بـ ٣٥ بالمئة من احتياطي النفط العالمي. وتمثل منطقة الخليج العربي واحدة من أكبر مناطق الاحتياط نسبة إلى

على الرغم من بروز مناطق إنتاج جديدة للنفط في وسط آسيا وغيرها من بلدان أمريكا الجنوبية، سيظل الإنتاج الخليجي هو المهيمن على نمط الاستهلاك النفطي العالمي خلال العشرين عاماً القادمة.

الإنتاج (R/P)، حيث تبلغ هذه النسبة ٨٥ بالمئة، وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقل من بقية استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم. حيث تصل هذه النسبة في تلك المناطق إلى ١٥ - ٣٠ بالمئة<sup>(١٤)</sup>.

وعلى الرغم من زعم بعض التحليلات أن إنتاج منطقة بحر قزوين سيزاحم الصادرات النفطية الخليجية، وصعوبة تحديد احتياطي تلك المنطقة من الغاز والنفط بشكل دقيق، إلا أن واحداً من أبرز المتخصصين يرى أن حجم احتياطات حوض بحر قزوين من النفط يساوي حجم الاحتياطات النفطية الكويتية<sup>(١٥)</sup>.

ويبلغ إنتاج أقطار مجلس التعاون الستة حوالى ١٥ مليون برميل في اليوم الواحد. أما في جانب الطلب فتمثل الولايات المتحدة حوالى ٢٥ بالمئة من حجم الطلب العالمي على النفط، أما أوروبا فتمثل ٢٣,٧ بالمئة من حجم هذا الطلب، تليها اليابان ١٣ بالمئة، وبقية دول آسيا وأستراليا بحوالى ١٥ بالمئة. وحين ينظر المرء إلى مجموع استهلاك اليابان ودول الآسيان وأستراليا فإن مجموع حجم طلبها الكلي (٢٨ بالمئة) يفوق حجم الطلب في الولايات المتحدة، ما يشير إلى قوة الطلب الآسيوي على النفط، وبخاصة على النفط الخليجي، في ظل تراجع إنتاج إندونيسيا وبروناي الحالي.

وعلى الرغم من بروز مناطق إنتاج جديدة للنفط في وسط آسيا وغيرها من بلدان أمريكا الجنوبية على سبيل المثال، فسيظل الإنتاج الخليجي هو المهيمن على نمط الاستهلاك النفطي العالمي خلال العشرين عاماً القادمة.

ومع ذلك يمكن أن تنافس العراق مستقبلاً أقطار مجلس التعاون في مجال النفط،

British Petroleum-Amoco, *Annual Report, 2000* (On the Internet).

(١٤)

Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (١٥)

(Washington, DC: Brookings Institution Press; Carnegie Endowment for International Peace, 1997), p. 131.

حيث تملك ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم، بعد العربية السعودية. كما قد تنافس إيران أقطار الخليج العربية الستة، وبخاصة قطر في مجال إنتاج الغاز. حيث يحتمل أن يحل الغاز النظيف محل النفط كقاعدة رئيسية لإنتاج الطاقة في البلدان المتقدمة.

وهكذا فإن خريطة إنتاج الطاقة داخل أقطار المجلس قد تتغير، كما أن ميزاتها البيئية قد تتغير لصالح الغاز، وبخاصة إذا ما تبنت الدول الصناعية قوانين تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وزادت من ضريبة الكربون على المنتجات النفطية التي تباع في أسواقها.

وخلال العشرين عاماً الماضية، لم تكن أقطار مجلس التعاون تعير الكثير من الاهتمام للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أسواقها. أما اليوم فقد تغير الحال وبدأت هذه الأقطار منذ نهاية التسعينيات محاولة جذب الاستثمارات، وبخاصة في مجال التنقيب عن الغاز، وزيادة حجم إنتاجه لاعتماد صناعاتها البتروكيميائية عليه. كما فتحت الكويت مجالس الاستثمار في استخراج النفط في الحقول الشمالية الجديدة التي ثبت وجود كميات وفيرة من النفط فيها.

وتشير إحصاءات منظمة الأنكتاد إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية في أقطار الخليج العربية الستة عام ١٩٩٩ وصلت إلى ٥٤٥٢ مليون دولار، أو ما يعادل ٦ في الألف من حجم الاستثمارات العالمية. أما المجموع الكلي للاستثمارات في أقطار مجلس التعاون وحتى نهاية عام ١٩٩٩ فقد وصل إلى ٤٤,٧ مليار دولار، أو ما يعادل ٩ في الألف من المجموع الكلي للاستثمارات العالمية التي تبلغ ٤,٧٧ تريليون دولار<sup>(١٦)</sup>.

وتتراوح درجة اعتماد بلدان المجلس على الاستثمارات الأجنبية كجزء من تكوين الرأسمال المحلي ما بين ٠,٩ بالمئة في الإمارات و ٢٠ بالمئة في البحرين، وهي في المتوسط في حدود ٧,٦٨ بالمئة في أقطار المجلس الستة. وفي المقابل يبلغ اعتماد بلدان شرق آسيا، مثل كوريا، على الاستثمارات الأجنبية في حدود ٣٥ بالمئة من حجم تكوين رأسمالها المحلي.

ويتوقع أن تزيد نسبة الاستثمارات الأجنبية في أقطار الخليج العربية، نتيجة إعادة فتح أبواب الاستثمار في المنطقة في مجالات الطاقة والكهرباء والاتصالات، وبخاصة أن بعض أقطار المنطقة مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة قد بدأت تظهر في عمليات الاندماج بين الشركات المحلية والأجنبية، وهي الظاهرة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر في مجال الاستثمار العالمي. كما أن توجه معظم أقطار المنطقة نحو خصخصة اقتصاداتها سيعني مزيداً من الاندماج للاقتصادات المحلية في الاقتصاد العالمي ودخولاً أكبر للشركات المتعددة الجنسية إلى المنطقة.

وعلى الرغم من تخفيضات الإنفاق الدفاعي لأقطار مجلس التعاون في نهاية

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *World Investment* (١٦) *Report, 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development* (New York: United Nations, 2000).

التسعينيات، فإن هذه الأقطار ما زالت تمثل ١٥ بالمئة من حجم سوق السلاح العالمي. وما زالت هذه الدول تنفق ٣٠,٤ مليار دولار في السنة (١٩٩٩) على جيوشها، وهو ما يعادل ٤ بالمئة من الإنفاق العالمي على الدفاع<sup>(١٧)</sup>.

وهناك إشكالية ستقابل أقطار المجلس في المستقبل في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية. فمعظم المستثمرين يترددون في الإقبال على الاستثمار في مناطق غير مستقرة، أو مهددة من قبل جيرانها. كما أن

الاستثمار في القطاع الخاص يجب أن يقابله استثمار في القطاع المدني من قبل حكومات هذه الأقطار. وسيكون لزاماً على أقطار مجلس التعاون الستة أن تلجأ في المستقبل إلى تحقيق أمن إقليمي فعال كأداة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تقلص نسبة الإنفاق الدفاعي في المنطقة. ومثل هذه المعادلة تبدو صعبة في الوقت

الحاضر. وسيكون لزاماً على أقطار المنطقة إما استمرار الاعتماد الحالي على الحماية الأجنبية، أو اللجوء إلى تطوير قدرات غير تقليدية تستطيع بموجبها هذه الأقطار أن تحقق الردع المطلوب، بتكلفة أقل، وحجم أصغر من القوات التقليدية.

ولا يعني تطوير القدرات غير التقليدية أن تستحوذ هذه الأقطار بشكل أحادي أو جماعي على أسلحة دمار شامل، ولكن ذلك يعني أن تطور هذه الأقطار إمكانياتها المدنية والعلمية في هذا المجال بحيث تستطيع التحول وخلال وقت قصير، عند الحاجة، إلى تطوير قدرات عسكرية موازية في هذا المجال، وبخاصة أن جيران الأقطار الخليجية، قد طوروا سواء في إسرائيل أو باكستان أو إيران، أو العراق، مثل هذه التقنيات، وأصبحت مثل هذه التهديدات حقيقة واضحة لصانعي القرار الاستراتيجي في المنطقة.

وفي الوقت نفسه فإن الأقطار الخليجية لا يمكنها الاستمرار في زيادة إنفاقها الدفاعي في مجال الأسلحة التقليدية الذي قد يقود إلى سباق تسلح إقليمي لا طائل من ورائه. ويمكن لهذه الأقطار مواصلة سياساتها الدبلوماسية الفاعلة إقليمياً ودولياً، والدبلوماسية البناءة هي أحد الأساليب الرخيصة والناجعة لبناء علاقات ثقة إقليمية ودولية.

## خاتمة

حاولت هذه الدراسة استعراض علاقات أقطار مجلس التعاون الستة مع بقية

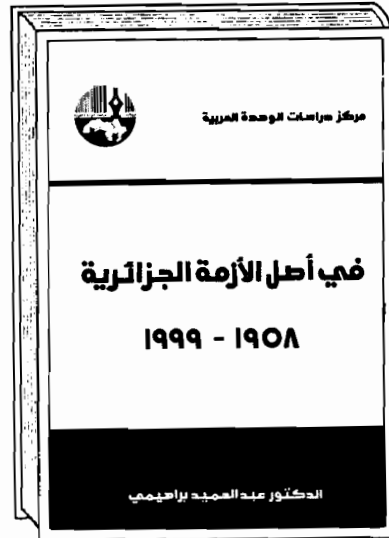
مناطق العالم وبخاصة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وشرق آسيا. ورات أن هذه العلاقة يحكمها عنصر استهلاك النفط، والمحافظة على أمن واستقرار المنطقة نفسها، وسط عواصف وحروب إقليمية تنشب بين الفينة والأخرى، وتكلف سكان المنطقة الكثير من الأفراد والمال، والفرص المفقودة لتنمية اقتصاداتها، وبناء قطاعاتها المدنية.

ورأت الدراسة أن استهلاك اليابان وشرق آسيا وكذلك الولايات المتحدة يكاد ينافس ويحل محل الاستهلاك الأوروبي المستقبلي من النفط، وأن التنافس الأوروبي - الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وتقسيم مجالات النفوذ فيها بين أقطار مجلس التعاون وإيران، قد يحل محله مستقبلاً اهتمام آسيوي بمنطقة الخليج العربي.

وانتهت الورقة إلى أن أهم عامل يحكم مستقبل المنطقة هو زيادة الاستثمارات الأجنبية فيها، والعمل على تقليص إنفاق أقطارها في المجال الدفاعي □

## صدر حديثاً

### في أصل الأزمة الجزائرية: ١٩٥٨ - ١٩٩٩



٢٧٤ صفحة  
الثنى: ٧ دولارات

د. عبد الحميد براهيمى

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون شهادة على المراحل المفصلية التي تركت بصماتها على تطور الجزائر بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٩، ويدعو إلى العودة إلى المسار الديمقراطي والسيادة الشعبية باعتبارهما الضامنين الوحيدين لإعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، واستعادة السلم والاستقرار. فالوضعية التي تعرفها الجزائر خطيرة جداً على جميع الصعد، وبخاصة تصاعد العنف والقمع فيها، ويشكل التداخل المعقد للأسباب الداخلية والخارجية للأزمة، خلفية متعددة الأبعاد لها، الأمر الذي يجعل من إيهام الرأي العام بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي المسؤولة عن هذه الأزمة بمثابة تصوير تبسيطي، فالواقع السياسي والاجتماعي في الجزائر أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.